مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

انعكاس العملية الإنتخابية على الرضا المواطني في الجزائر -الإنتخابات التشريعية أنموذجا 1991-2017-

The reflection of the electoral process on citizen satisfaction in -Algeria - the legislative elections as a model 1991-2017-

بجقينة ياسين[1]*، تناح أحمد[2]

Bedjekinayacine[1], tenahahmed[2]

[1] جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، bedjekina.yacine@univ-alger3.dz

[2] جامعة تيزي وزو(الجزائر)، yacinbedjekina@gmail.com

تاريخ ارسال المقال:2020/06/04	تاريخ القبول:2020/08/12	تاريخ النشر:2020/09/01

* المؤلف المرسل

الملخص:

يبحث هذا المقال في الممارسة السياسية خصوصا مايتعلق بالعملية الإنتخابية بصفتها عنصر من عناصر الديمقراطية وركيزة من ركائز دولة القانون التي تتطلب على أن يتمتع المواطن الفاعل بكامل حقوقه وواجباته، ولعل الإنتخاب أهم هاته الحقوق بصفته يقوم على الحرية والمساواة كما يبن هذا المقال، وفي نفس الوقت أهم هاته الواجبات من خلال توقف العملية السياسية على مدى مشاركة المواطن وعزوفه في الفعل الإنتخابي لتنمية الحياة السياسية، وقد حاول هذا المقال التركيز على التجربة الإنتخابية التشريعية في الجزائر وأثرها على الرضا المواطني في فترات متباعدة تبعا للحالة السياسية الراهنة للجزائر من سنة 1991 الى سنة 2017.

الكلمات المفتاحية: الإنتخابات التشريعية ;المواطنة ;الرضا;الجزائر.

Abstract :

This article examines political practice, especially as it relates to the electoral process as an element of democracy and a pillar of the rule of law that requires that the active citizen enjoy all of his rights and duties. Perhaps election is the most important of these rights as based on freedom and equality as this article shows, and at the same time the most important These duties are by stopping the political process on the extent of citizen participation and his reluctance in the electoral act to develop political life, and this article has attempted to focus on the legislative electoral experience in Algeria and its impact on citizenship in different periods, depending on the current political situation in Algeria from 1991 to 2017.

Keywords: legislative elections; citizenship; satisfaction; Algeria.

مقدّمة:

يمارس الشعب سيادته عن الطريق الديمقراطية وتمارس هاته الأخيرة من خلال المشاركات السياسية المختلفة، لكن مايتوج هاته الممارسات هو الفعل الإنتخابي الذي لطالما أعتبر حق وواجب للشعوب بصفة عامة والمواطنين بصفة خاصة، كما أعُتبر المنبر الرسمي للتداول السلمي على السلطة، لذا سعت الدول والديمقراطيات لتبني هاته الممارسة السياسية وتطويرها وفق متطلبات البيئة المجتمعية والأيديولجية المعتنقة من قبل النظام السياسي، وبهذا أضحى الفعل الإنتخابي أقرب طريق للممارسة السلطة بإختيار الشعب للممثليه الذين ينوبون عنه في أقبية الحكم الرئاسية والحكومية والبرلمانية والمحلية، وفي هذا الطرح تربط المقاربات الحديثة للحقوق الإنسان مفهوم المواطنة بالمشاركة السياسية انطلاقا من أن المواطن الفاعل في دولة القانون يساهم في تنمية الحياة السياسية وفق مشاركته في الحياة السياسية من عدمها، ونجد الجزائر كغيرها من الدول الرامية إلى ترقية هذا الفعل السياسي (الإنتخاب) من جهة ومحاولة اشراك المواطنين من جهة أخرى في هذا الإستحقاق والواجب في آن عن طريق تهيئة الظروف الملائمة مثل: كفالة الحريات (الإجتماعية والسياسية..)، التعددية الحزبية، فتح المجال السياسي، تطوير قانون الإنتخاب، إضافة إلى التنشئة الإجتماعية والسياسية، التي يراد من خلالها اشراك المواطن في العملية السياسية، وقد انعكست هاته الرؤى والممارسات السياسية والقانونية في الجزائر من خلال العديد من الإنتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية، وفقا للطرح السابق وانطلاقا من الجزئية الخاصة بالجزائر كنموذج بحثي لعلاقة الفعل الإنتخابي بالرضا المواطني نطرح السؤال التالي: هل يتحقق الرضا المواطني من خلال العملية الانتخابية في الجزائر؟.

تساؤلات فرعية:

- هل توفير الظروف المناسبة للممارسات السياسية وحده يساهم في كسب رضا المواطن؟
- هل يعتبر الانتخاب انعكاس مباشر على الرضا المواطني؟
- أي دلالة تحملها الانتخابات التشريعية الجزائرية 1991-2017 كصورة لرضا المواطنين؟

خطة الدراسة:

المبحث الأول: أهمية العملية الإنتخابية تُجاه المواطنة

المطلب الأول: تكريس فكرة المواطنة من خلال الممارسة السياسية

المطلب الثاني:الإقتراع الشعبي آلية تعزز فكرة المواطنة

المبحث الثاني: أثر التصويت الشعبي في الاستحقاقات التشريعية على قيمة المواطنة في الجزائر

المطلب الأول: المشاركة والعزوف الإنتخابيين إحصائيات وأرقام

المطلب الثاني:الإنعكاسالإنتخابي على الرضا المواطني في الجزائر.

المبحث الأول:أهمية العملية الإنتخابية تُجاه المواطنة

تكتمل مظاهر المواطنة عند تنصيصها دستوريا وعند ربطها بالعديد من الحقوق والحريات، بحيث تصبح في حد ذاتها تشكل مبدأ دستوري وشرط لقيام الديمقراطية خاصة مع تطور هذه الأخيرة وأصبح للمواطنة عناصرها الأساسية التي قسمها مارشال إلى ثلاثة عناصر تمثلت في العنصر المدني والعنصر الإجتماعي وكذا العنصر السياسي المشتمل على كل من الحق في المشاركة وممارسة السلطة السياسية،[1] هذا الأخير هو مقصد بحثنا المفترض معالجته.

المطلبالأول:تكريس فكرة المواطنة من خلال الممارسة السياسية

لقد إختلف مجال ممارسة المواطنة ومعناها النظري بإختلاف الدول والمجتمعات، فعند الإغريق القديم كشفت الممارسة السياسية في المجتمع الإغريقي منذ لقرن الخامس عشر قبل الميلاد عن تصور أولي وخاص للمواطنة والذي تجلى في الاصل في المفهوم الإغريقي القديم للسياسة كمجال للتأمل وللممارسة إشتملت على معنيين الاول خاص بالنظام المحدد للحكام ونمط ممارسة السلطة والثاني عبر عن نمط التعاون بين الأفراد داخل كل جماعة.

لقد تحددت فكرة المواطنة وشروط إكتسابه وممارستها في هذا السياق عبر ترجمت الديمقراطية الأثينية القواعد المؤسسة لهذه الجماعة والمتمثلة في الديمقراطية المباشرة لجماعة من المواطنين يتمتع كل واحد منهم بحق المشاركة في مجلس الشعب والتعبير عن رأيه.[2]

لا يمكن أن يخرج مفهوم المواطنة عن النمط السياسي، فحسب دائرة المعارف البريطانية أن المواطنة تعبر عن علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة متضمنة مرتبة من الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات ذات صبغة سياسية كالإنتخاب وتولي المناصب العامة.

كما يؤكد ترنس مارشال أن المواطنة السياسية تحققت مع التكريس التدريجي للإنتخاب العام ورفع الموانع الخاصة التي كانت تمنع بعض الجماعات من المشاركة في الوظائف العامة، حيث تجد المواطنة السياسية تعبيرها إلى مضمونها القانوني ومرجعيتها القطعية إلى الجنسية، كونه يترتب على هاته الأخيرة الحق المباشر أو غير المباشر في سن القوانين والتحصل بالمساواة على الوظائف العامة في الدولة[3].

وبذلك تظهر قيمة المشاركة بعد الحق في المواطنة بإعتبار أن المواطنة هي موازنة بين الحقوق والواجبات كون أن هاته الأخيرة لا تعبر عن انتماء للوطن فقط بل تتعداه إلى تفاعل إرادي يقوم به المواطن داخل النظام السياسي لبلاده ليفتح له أفاق المشاركة في تدبير الشأن العام.[4]

المطلب الثاني:الإقتراع الشعبي آلية تعزز فكرة المواطنة

كانت الممارسة الإنتخابية في صورها الأولى كما عرفت في الدويلات اليونانية مقتصرة على المواطن الحر بإستثناء النساء والأجانب و العبيد، لكن مع التطورات التي عرفتها المجتمعات، وكذا ظهور الدولة الحديثة التي تجمع بين طياتها اعراق واثنيات وطوائف مختلفة، حيث انصهرت هاته الاختلافات والفروقات وانسمجت ضمن قالب المواطنة، وهذا ما أدى سريعا إلى تطور وتعقد الإقتراع الشعبي المتمثل في الممارسات السياسية والإنتخابات.

وتأتي أهمية الإنتخابات في الدور الذي تلعبه كمشاركة سياسية للمواطن، وليس من خلال الإدلاء بصوته فقط بل في المشاركة بقراءة برامج المرشحين وفي حضور الندوات ولقاءات مع المرشحين، وقد تصل للعب دور في الحملات الإعلامية لبعض المرشحين، مما يخلق ثقافة سياسية لدى المواطن، ويتعزز فيه الولاء للوطن والإنتماءللمؤسساته[5]، وتعكس درجة المشاركة السياسية للمواطنين في بلد ما، مدى الحرية التي يتمتعون بها في أوطانهم ومدى التطور الديمقراطي التي وصلت إليه تلك الدولة، فعندما يشعر المواطن بالأمن والحرية في وطنه، فإنه يندفع نحو ممارسة كافة الأنشطة السياسية دون خوف من العواقب المترتبة على ذلك، ومن هنا يصبح للمواطن تأثير واضح قي عملية صنع القرار قي دولته، وفي توجيه السياسة العامة لها، والتأثير فيها، وذلك من خلال مايمارسه من مشاركة سياسية فاعلة بمختلف صورها وذلك عملا بالقول "صنع السياسة في الدولة يبتدء من صندوق الإقتراع".

كما تساهم آلية الإنتخابات في تعزز فكرة المواطنة من خلال تحقيق القيم التالية[6]:

1- قيمة المساواة؛ حيث يؤسس الفعل الانتخابي لتحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع (شباب، نساء..) في العديد من الحقوق مثل حق الانتخاب، وحق الترشح..وغيرها.

2- قيمة الحرية؛ والتي تنعكس في العديد من الحقوق مثل حرية الاختيار، وحرية المشاركة والتصويت أو الامتناع، وحق الحديث والمناقشة بحرية مع الآخرين حول مشكلات المجتمع ومستقبله.

3- قيمة المشاركة؛ التي تتضمن التصويت في الانتخابات العامة بكافة أشكالها، وتأسيس أو الاشتراك في الأحزاب السياسية أو الجمعيات أو أي تنظيمات أخرى تعمل لخدمة المجتمع أو لخدمة بعض أفراده، والترشيح في الانتخابات العامة بكافة أشكالها، وكذا المشاركة فيها.

4- التي تتضمن العديد من الواجبات احترام القانون، واحترم حرية وخصوصية الآخرين. واحترام آراءهم وتوجهاتهم،كما أن الانتخابات تملي مسئولية اجتماعية على كل المواطنين في اختيار من يحكم باسمهم ومن يمثلهم بالأساس.

كما تلعب الإنتخابات الحرة دورا في تحقيق الإستقرار في المجتمع، مما يعزز الشعور بالمواطنة التي ترغب في المحافظة على المكتسبات التي يتمتع بها المواطنين، وتؤدي إلى تفعيل البناء الديمقراطي وتحقيق التنمية السياسية، لمواجهة الأخطار التي تهدد الدول والمجتمعات[7]، وخلق جو من المساومة التامة من دون تمييز على أساس الجنس أو الدين أو الطائفة أو المذهب أو اللون والعرق، أو الأصل الاجتماعي، أو الإنتماء العقائدي أو السياسي، ان تعزيز المواطنة الكاملة يأتي من خلال الشعور بالمساواة والمشاركة في الحياة السياسية من خلال المشاركة في الإنتخابات مما يعمق انتماء الفرد وولاءه لوطنه.

المبحث الثاني:أثر التصويت الشعبي في الإستحقاقات التشريعية على قيمة المواطنة في الجزائر (1991-2017)

يقاس الرضا المواطني بالعديد من الجوانب الإقتصاديةوالإجتماعية التي تعتمد في الجزائر تجاه المواطنين، ومن بين الجوانب المهمة و المبينة والكاشفة لإنخفاض أو إرتفاع رضا المواطنين على الحياة السياسية وخاصة منها

العملية الإنتخابية، التصويت الشعبي الذي يبرز الموقف الحقيقي للمواطنتجاه سياسة الدولة وهذا يظهر من خلال المشاركة والعزوف الإنتخابيين عبر العمليات الإنتخابية التشريعية التي مرت بها الجزائر (دراسة في الأرقام والإحصائيات) وكذا مدى إنعكاس هاته العملية الإنتخابية على الرضا المواطني وفق نسب المشاركة والنمط الإنتخابي الذي يعد فاعل أساسي في نتائج العملية الإنتخابية وتركيبة المجلس الشعبي الوطني مع تبيان الأثر الذي يؤديه هذا النمط في كسب رضا المصوتين.

المطلب الأول:المشاركة والعزوف الإنتخابيين إحصائيات وأرقام

تلح الضرورة في هذا الصدد الكشف عن ستار واقع المشاركة الشعبية في الإنتخابات البرلمانية، من خلال ما جاء من الإحصائيات والأرقام البيانية التي طرأت على العمليات الإنتخابات عبر العهدات البرلمانية التي عرفتها الجزائر بدءا بإنتخابات 1991 إلى غاية إنتخابات2017، ذلك ما يتضح من خلال الجدول، الذي يبين عدد كل من المسجلين والمصوتين، والممتنعين عبر العمليات الإنتخابية التشريعية الستّة بالإضافة إلى عدد الأصوات الحقيقية المعبر عنها و الأصوات الملغاة دون أن ننسى نسبة المشاركة الشعبية المصرح بها في كل عملية إنتخابية:[8]

سنة الانتخاب	الناخبين المسجلين	الناخبين المصوتين	الناخبين الممتنعين	الأصوات الحقيقية	الأوراق الملغاة	نسبة المشاركة
1991	13.258.554	7.822.625	5.435.929	6.897.19	924.906	%59
1997	16.767.309	10.999.139	5.768.170	10.496.352	502.787	%65.60
2002	17.951.127	8.288.536	9.662.591	7.420.867	867.669	%46.17
2007	18.761.084	6.692.891	12.068.193	5.727.827	965.064	%35.67
2012	21.645.841	9.339.026	12.306.815	7.634.979	1.704.047	%43.14
2017	25.251.503	8.225.123	17.026.380	6.446.750	1.778.373	%35.37

-**الجدول رقم 01**: يبين الأرقام المسجلة في العمليات الإنتخابية من سنة 1991 إلى غاية سنة2017.[9]

مما يستدعى دراسة هاته المعطيات الرقمية المسجلة في الإنتخابات التشريعية من خلال إستخدام المنحى البياني أسفله الذي يوضح لنا مدى صعود ونزول الإحصائيات الرقمية المتمثلة في قوة المشاركة الشعبية وضعفها وكذا نوضح النسب المتعلقة بالمشاركة الشعبية بواسطة الأعمدة البيانية المدرجة أسفل القراءة الموضحة للمنحى البياني وهذا بطبيعة الحال عبر الفترات ما بين سنة 1991 وسنة 2017.

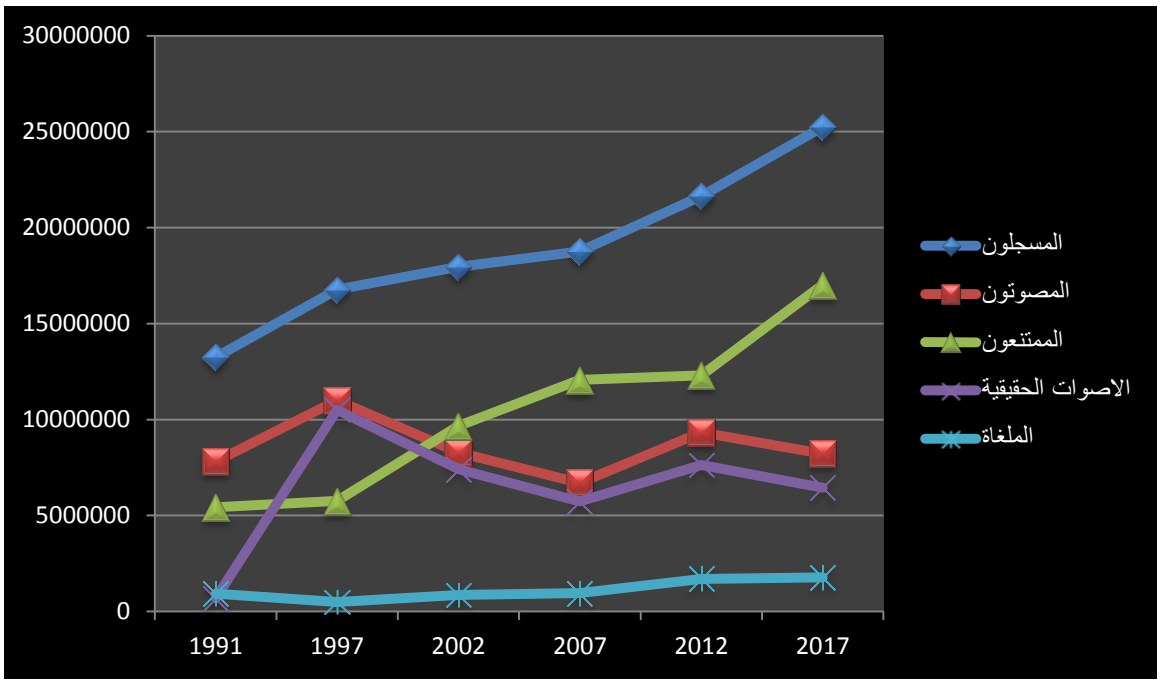

-منحى بياني رقم01 من إعداد الطالب يوضح الأرقام المسجلة في الإنتخابات التشريعية بالجزائر(1991-2017)

يدرس هذا المنحى البياني الأرقام المسجلة في الإنتخابات البرلمانية بالجزائر من سنة 1991 إلى سنة 2017 وهذا من خلال المعطيات المتمثلة في كل من:

- الناخبون المسجلون.
- الناخبون المصوتون.
- الناخبون الممتنعون.
- الأصوات المعبر عنها(الحقيقية).
- الأصوات الملغاة.

إنّ الغرض من دراسة هاته المعطيات هو تبيان مدى إرتفاع و إنخفاض الأرقام المتحصل عليها وفق الإحصائيات المبينة في كل إنتخاب تشريعي، فالرسم البياني يبين أنه منذ عام 1991 لم تعرف هاته الإحصائيات أي إنخفاض، ففي البداية يمكن ملاحظة أنّ عدد المسجلين الناخبين يتزايد من فترة تشريعية لأخرى، وهذا بطبيعة الحال أمر طبيعي ومتوقع يبرره تزايد الكثافة السكانية في الجزائر حيث وصل عدد المسجلين في القوائم الإنتخابية سنة 1991 إلى أكثر من ثلاثة عشرة مليون ناخب مسجل، فتزايد من فترة لأخرى حيث بلغ في سنة 2017 في الإستحقاقاتالإنتخابية المتعلقة بالمجلس الشعبي الوطني أكثر من خمس وعشرين مليون مسجّل، أمّا بخصوص عدد الناخبون المصوتون وهو الأهم في العملية الإنتخابية نرى بأنّه وفي كل فترة إنتخابية لم يصوت سوى ما يقارب نصف عدد المصوتين أو يتجاوزه بقليل حتى أنّه إنخفض إلى الثلث سنة 2007، فالرسم البياني يوضّح أنّ عدد المصوتين لم يتعدى العشرة ملايين مصوت إلاّ في سنة 1997 فقد بلغ

10.999.139مصوت[10] مما يدل على أنّ عدد الممتنعين مرتفع ويزداد إرتفاعا وهذا بالنظر إلى ما نلاحظه في الرسم البياني من خلال الخط الخاص بالناخبين الممتنعين[11].

تمثل هاته الأصوات التي تبين عدد المقاعد وتوزيعها على المترشحين الفائزين بها هي عدد الأصوات الحقيقة والصحيحة (المعبر عنها) وفي هذا المنحنى نرى بأنّها مرتفعة فيما بين سنتي 1991و1997 إذ أنّها قاربت أربعة ملايين صوت صحيح، كما أنه ومن خلال ملاحظة الرسم البياني تبين لنا أنّ عدد الأصوات المعبر عنها قد إنخفض بداية من الانتخابات التشريعية لسنة 2002 وزاد إنخفاضا في الانتخابات التي تليها إلى غاية 2017 عرفت إرتفاعا طفيفا لا يمكن ذكره على أنه يعزز من قيمة الأصوات المعبر عنها في التشريعات الجزائرية بداية من 1991، مما يجعل من عدد الأصوات الملغاة في تصاعد دائم خلال الفترات الانتخابية، وهذا بطبيعة الحال يرجع سببه في إنخفاض عدد المصوتين في حد ذاتهم.

المطلب الثاني: الإنعكاسالإنتخابي على الرضا المواطني في الجزائر

يتطلب عند النظر للرضا المواطني من خلال العملية الإنتخابية إلى نقطتين هامتين في هاته العملية:

1- مدى إنعكاس هاته العملية الإنتخابية على القبول الشعبي للانتخابات في حد ذاتها بالنظر لنسب المشاركة في العملية الإنتخابية التي تعد مؤشر لقياس إرتفاع أو إنخفاض الرضا الإنتخابي، وهذا ما يمكننا دراسته بواسطة رسم بياني خاص بنسب المشاركة في الإنتخابات التشريعية في الجزائر عبر جميع المحطات الإنتخابية التشريعية لسنوات 1991 إلى 2017، حيث ما يمكن قراءته وتحليله من هذا الرسم البياني تمثل في نقطتين هامتين:

- على الرغم من إزدياد عدد المسجلين الناخبين إلا أنّ العملية الإنتخابية لا تعرف نسب مرتفعة بقدر الناخبين المسجلين أي أنّه لا يعكس الصورة الحقيقية والكاملة لرأي الناخبين في الجزائر، وبالتالي تأثير إنخفاض عدد المصوتين على عدد الأصوات الصحيحة وهذا بتناقصها تدريجيا.
- إرتفاع عدد الممتنعين عن عدد المصوتين بداية من سنة 2002 إلى غاية آخر إنتخابات تشريعية عرفتها الجزائر(أنظر الى الرسم البياني الخاص بمعطيات الإنتخابية 1991-2017 أعلاه)، مما يعزز إنخفاض
- نسب المشاركة الشعبية في الحياة السياسية والموضحة في الرسم البياني المتمثل في الأعمدة البيانية أدناه الذي يبين نسب المشاركة الشعبية في إنتخابات المجلس الشعبي الوطني من سنة 1991 إلى 2017.

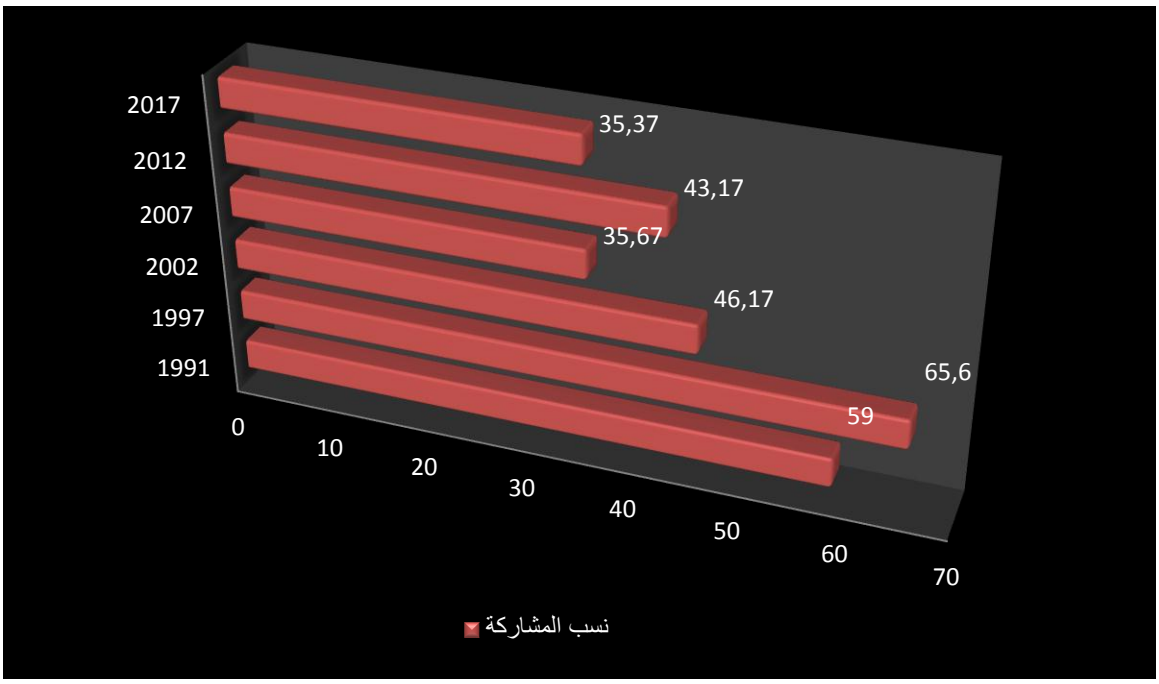

- منحنى بياني رقم 02 يبين نسب المشاركة عبر عهدات المجلس الشعبي الوطني(1991-2017)[12]

يمكن إرجاع مبررات تراجع نسب المشاركة الجماهيرية في الإستحقاقات البرلمانية إلى الظروف التي يعيشها الشعب جرّاء السياسة التي تنتهجها الدولة سواء إقتصاديا أو إجتماعيا وحتى ثقافيا، بالإضافة إلى عدم إقتناع جمهور الناخبين بالمنتخبين نظرا لعدم إيصالهم للتطلعات التي يبحثون عنها وعدم تحصلهم على متطلبات العدل الإجتماعي من السلطة، فعدم توصيل رسالة المنتخب من قبل النواب هو ما جعل المقاطعة للإنتخابات مستمرة والمشاركة فيها غير مجدية بمعنى أنّها لا تعبر عن آراء الشعب.

كما أنّ إستمرار التزوير الذي دائما ما يلحق بنتائج الانتخابات يعد كسبب من الأسباب التي يتذرع بها الناخب المسجل بعدم الإدلاء بصوته في الإنتخابات مبررا ذلك باللامبلاة وعدم الأخذ بعين الإعتبار برأيه المدلى به، وكذا عدم ثقته في القائمين على العملية الإنتخابية ككل.

إنّ ما يبرر إرتفاع نسبة الإمتناع العالية التي تعرفها العملية الانتخابية هو ما تفسره أغلب التحاليل والدراسات حول الانتخابات التشريعية في الجزائر تمثلت في العومل التالية:

- إنعدام ثقة الناخبين الأصوات التي سيدلون بها كونها لاتشكل أي أثر على العملية الانتخابية.
- بقاء الأحزاب والشخصيات السياسية المهيمنة على مدى عقود من الزمن.
- إستمرار الضعف المحيط بالبرلمانات[13].

كما تعد عملية مقاطعة الناخبين للإنتخابات من بين العوامل الإنتخابية المشجعة على التزوير في الإنتخابات بصورة غير مباشرة، سواء منها الإمتناع الإيجابي أو السلبي.

يتمثل الإمتناع الإيجابي في عدم الحضور نهائيا للإداء بالأصوات، الذي يعد الأكثر ضررا كونه يترك مكان صوته ليستغل للتصويت من أجل صوت آخر، بينما السلبي فهو بالحضور للإدلاء بالأصوات دون التصويت

لصوت معين (لا يشير التصويت إلى أي مرشح)، إمّا عن طريق وضع ظرف فارغ أو تمزيق الورقة والإمضاء فقط دون وضع الورقة في الصندوق، ففي هاتين الحالتين تسهل عملية التزوير بطريقة أو بأخرى.

2-إعتبار النتائج الإنتخابية معيارا يعتد به لمعرفة مدى رضا الهيئة الناخبة على العملية الإنتخابية (دراسة في النمط الإنتخابي): هنا يتبادر تساؤل حول مدى نجاعة النظم الإنتخابية التي يمكن أن نتوصل من خلالها إلى نتائج تحقق مبتغى الإقتراع الشعبي؟ وهل يمكن أن يتحقق هذا المبتغى مثلا بإستخدام نظام التمثيل النسبي[14] على القائمة المغلقة المعمول به في التشريع الانتخابي الجزائري؟

وإجابة على التساؤل الأول يكون حسب الإرادة السياسية المطبقة في نظام دولي معين مدى إنتهاجها لنظم إنتخابية أكثر تحقيقا للرضا الشعبي للعمليات الإنتخابية. حيث أن هناك من الأنظمة السياسية تعتمد على نظم إنتخابية تساير نهجها السياسي وتحقق مآربها السياسية لإنجاح أيديولوجية معينة متغافلة الرؤى المجتمعية تجاه السياسة المعتمدة في ذلك النظام السياسي، حيث نجد في الإنتخابات الرئاسية للولايات المتحدة الامريكية الأخيرة (2016) ما يفسّر ذلك، نجد أن النظام الإنتخابي في الو.م.أ يعتمد طريقة الإنتخابات العامة (إنتخاب الولايات) حيث يختار المرشح الرئاسي (باستثناء ولايتي مين ونبراسكا) إذا حصل المرشح على أغلبية الأصوات من شعب الولاية، فيحصل المرشح على جميع الأصوات الانتخابية لتلك الولاية ويصبح المرشح الرئاسي الحاصل على أكبر عدد من الأصوات هو رئيس الولايات المتحدة،[15] حيث وفي الإنتخابات الرئاسية لسنة 2016 لم يتحصل المترشح "دولاندترامب" على أغلبية الأصوات وأخذ 61,195,258 صوت لكنّه فاز بالإنتخابات الرئاسية بالإعتماد على طريقة نظام إنتخاب الولايات، حيث أن من يحصل على أغلبية الأصوات في الولاية يتحصل على جميع الأصوات في تلك الولاية وهذا عكس ما حدث للمترشحة المنافسة "هيلاري كلينتون" حيث تحصلت على أغلبية الأصوات وذلك بـ :62,521,739 صوت ومع ذلك لم تستطع كسب أعلى نسب التصويت في الولايات وبالتالي لم تستطع الظفر بمنصب رئيس الو م أ.[16] وعليه نرى أن نظام الكلية الإنتخابية[17] لم يقرر فوز المترشحة "هيلاري كلينتون" بالرغم من تحصلها على أكبر عدد من الأصوات وبالتالي لم يُحقق رضا الوعاء الإنتخابي للولايات المتحدة الأمريكية.

أمّا فيما يخص التساؤل الثاني فيمكن أن يحققنظام التمثيل النسبي على القائمة المغلقة[18] الرضا الشعبي على الإقتراع من خلال:

- تمثيل جميع عناصر الأمة في البرلمان نتيجة تواجد عناصر تمثل الاتجاهات السياسية الرئيسية في الدولة وبالتالي لا يبقي على هيمنة حزب واحدعلى السلطة.
- يسمح بإرتفاع نسبة المشاركة السياسية التي تؤدي إلى تقوية المعارضة مما يمكّن كل حزب من إيجاد تمثيل نيابي عادل يتناسب مع القوة الإنتخابية وعدد الأصوات التي حصل عليها على مستوى كل دائرة إنتخابية.
- يعطي نظام القائمة النسبية فرصا أكبر لحصول المرأة على تمثيل لها، إذ يُمّكن هذا النظام الأحزاب السياسية من تضمين قوائمهم لمرشحات من النساء.

وبالنظر إلى ما يمكن أن يحققه تجاه العملية الإنتخابية نرى أنّ هناك ما يؤخذ على نظام التمثيل النسبي من نقائص عديدة تفقده قيمته الدستورية والهدف المنشود منه الخاص برضا أغلبيةالمصوتين والتي يمكن اجمالها في النقاط التالية:

- يمكن أن تتشكل حكومات إئتلافية تؤدي إلى إختلافات في سير العمل التشريعي وبالتالي يصعب التحكم في تنفيذ السياسات المتماسكة.
- نظام التمثيل النسبي هو قاعدةتكرسلظهور أحزاب متطرفة إذ يسمح لها الحصول على تمثيل في الهيئة التشريعية.
- تحصل أحزاب سياسية صغيرة جدا على حصص من السلطة السياسية لا تتناسب مع حجمها الحقيقي وهذا لإضطرار الأحزاب الكبيرة للائتلاف مع أحزاب صغيرة جدا لتشكيل الحكومة.
- يعد نظام التمثيل النسبي أكثر النظمالإنتخابية تعقيدا مما يتطلب جهودا إضافية لتدريب موظفي الإدارة المكلفة لضمان حسن سيرورة وصحة الإنتخابات.[19]
- كما أنّ نظام التمثيل النسبي على القائمة المغلق يؤدي بحتمية إختيار مترشحين غير مرغوب فيهم من قبل الهيئة الناخبة كونهم لا يحملون المؤهلات التي تعطيهم الحق في الترشح أو أنهم يصوغون لايديولوجيات تخرج عن مقومات البيئة المجتمعية داخل الدوائر الإنتخابية (عدم تلبية تطلعات الهيئة الناخبة).
- يقوم نظام التمثيل النسبي بشتيت الأصوات ولا يعطي دلالة على وجود أغلبية شعبية متوافقة في التصويت.

خاتمة:

تناول هذا المقال العملية الانتخابية بصفتها ركيزة من ركائز الممارسة السياسية التي تشكل دولة القانون، وقد حاول المقال في وجود علاقة بين تقدم المواطنين نحو الانتخابات بصفتها حق وواجب مكفول بالقانون، او العزوف عن المشاركة في هاته العملية كناتج لعدم رضا للمواطنين لعدة أسباب قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية خاصة مع حالة الجزائر التي عرفت ستة انتخابات تشريعية وهذا مايقرب من فهم هاته الظاهرة الاجتماعية بصورة جليّة مع التحفظ عن صحة النتائج المعلنة للانتخابات من قبل السلطة او عدم صحتها، وهذا ما يقودنا الى القول بأن الرضا أو عدمه يتحقق من خلال العملية الإنتخابية الصحيحة ولكن بشروط خاصة قد ذكر بعضها في نهاية هذا المقال واخرى قد تكون عامة نذكر منها مايلي:

_ الاستقرار السياسي: اذ بتوفر الاستقرار السياسي تتوفر الممارسات السياسية السليمة خصوصا ما تعلق منها بالتداول السلمي على السلطة، وسمو الدستور باعتباره القانون الأعلى في البلاد وثباته وعدم خضوعه للتعديلات التي تقوض من الإستقرار السياسي وحتى المؤسساتي.

_ الإستقرارالإقتصادي: يساعد الاستقرار الإقتصادي على تعزيز التنمية في الدولة بصفة عامة وبالتالي تعزيز التنمية الاجتماعية، فالجائع لايشعر بحق المساواة ولا يرى في العملية الانتخابية تغييرا لحاله خصوصا اذا كانت نفس الوجوه السياسية، أو لا يمارس حق الرأي، حيث يقول استاذ القانون الدكتور سهيل الفتلاوي في كتابه الأمم

المتحدة (الانجازات والاخفاقات) من لايملك قوت يومه يشعر دائما بالاغتراب السياسي في بلده، وكذلك هو الاستقرار الاجتماعي، اذ كانت هناك طبقية او دونية في المجتمع او اثنية او طائفية متغلبة على الساحة السياسية والانتخابية فستضيع الاصوات الانتخابية بين التشتت والعزوف.

كما أن الاستقرار الامني او استتباب الأمن في الدولة ككل يساعد على سير العملية الحسنة للانتخابات ويبدد المخاوف المعيقة لذلك، خاصة اذا كان التهديد الأمني يوجه الى المشاركين في العملية الإنتخابية بصفته عمل منكر (غير صالح) كما كانت ترى الجماعات الإرهابية في فترة التسعينات في الجزائر، ونخلص الى القول بأن الرضا المواطني وان تُرجم بالاصوات الحقيقية المعبر عنها في الانتخابات الاّ أن الظرف الزماني له دوره ويتغير من بيئة الى أخرى فإن توفرت أغلب الشروط المتعارف عليها مثل الاستقرار والنمو الاقتصادي والأمن وحتى طريقة الإقتراع الشعبي المباشر فيبقى الرضا المواطني نسبي لا يمكن رصده بصورة دقيقة.

الهوامش:

1نادية خلفة، **المواطنة كمؤشر للديمقراطية وكمسألة دستورية: الجزائر أنموذجا**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع، جوان 2016، ص ص93-94.

2سيدي محمد ولد يب، **الدولة وإشكالية المواطنة– قراءة في مفهوم المواطنة العربية**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع،الطبعةالأولى،عمان، 2001، ص ص 89 -90.

3سيدي محمد ولد يب، مرجع سابق، ص50.

4عبد الواحد حسني، **قيم المواطنة في الخطاب الدستوري من النشاة الاحادية إلى إقرار التعددية مقارنة سوسيو تحليلية لدستوري 1963و1996**، مجلة آفاق فكرية، العدد السادس، 2017، ص240.

5 أحمد سعيد نوفل، **دور الإنتخابات في تعزيز المواطنة**، ورقة عمل قدمت في ندوات المركز الوطني لحقوق الإنسان في محافظات المملكة الأردنية ضمن مشروع اصلاح الإطار القانوني للعملية الإنتخابية في الأردن، الأردن، د ت، ص 03.

6إدريس عطية، **دور الفعل الانتخابي في ترسيخ قيم المواطنة الايجابية**، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد 26، مركز جيل البحث العلمي، يناير 2018، ص 18.

7 أحمد سعيد نوفل، مرجع سابق، ص 04.

8موقع المجلس الدستوري الجزائري www.conseil-constitutionnel.dz

9 إعلانات المجلس الدستوري لنتائج الانتخابات التشريعية من موقع المجلس الدستوري:

إعلان رقم 01/إ.م د/12 مؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1433 الموافق 15 مايو سنة 2012،يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني.

إعلان رقم 03 / إ . م د/ 07 مؤرخ في 4 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 21 مايو سنة 2007، يتضمن نتائج إنتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني.

إعلان رقم 01 – / إ – م .د / 02 مؤرخ في 21 ربيع الاول عام 1423 الموافق 03 يونيو سنة 2002 يتعلق بنتائج إنتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني.

إعلان رقم 01-97 إ – م.د / 97 مؤرخ في 4 صفر عام 1418 الموافق 9 يونيو سنة 1997، يتعلق بنتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني.

إعلان رقم 01/ إ .م .د/ 17 مؤرخ في 21 شعبان عام 1438 الموافق 18 مايو سنة 2017 يتضمن النتائج النهائية لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني.

10الجدول رقم 01الخاص بالأرقام المسجلة في العمليات الإنتخابية من سنة 1991 إلى غاية سنة2017، من إنجاز الباحثين.

11المنحى البياني رقم 01 الخاص بالأرقام المسجلة في الإنتخابات التشريعية بالجزائر(1991-2017) من إنجاز الباحثين.

12منحنى بياني رقم 02 يبين نسب المشاركة عبر عهدات المجلس الشعبي الوطني (1991-2017) من إنجاز الباحثين.

13 منير مباركية،**دراسةالإنتخابات التشريعية في الجزائر(10ماي2012) قراءة في التوقعات والنتائج والتداعيات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2012، ص 12.

14نمط القائمة المغلقة يعني أنّ الناخب يصوت على القائمة كاملة كما عرضت عليه ولا يمكن للمصوت أن يمس بترتيب المرشحين في القائمة بمعنى أنّه لا يجوز التصويت بالأفضلية، ولا أن يختار أسماء مختلفة من قوائم مختلفة ليشكل بها قائمة خاصة به.

أنظر صالح بلحاج، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر منذ الإستقلال إلى اليوم**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،الطبعة الثانية، 2015، ص 242.

15https://www.usa.gov/election

16https://www.nbcnews.com/politics/2016-election/president

17https://www.bbc.com/news/election-us-2016-37249697

18تم إقراره في دستور 1989 في القانون الإنتخابي89–13 وبعد صدور دستور 1996 وكذا بمقتضى الأمر المتضمن القانون العضوي لنظام الإنتخابات رقم 97–07 والمعدل بموجب القانون02–04 وبموجب مادته 76 تقرر الإعتماد على نظام التمثيل النسبي بالنسبة لإنتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني و نظام الأغلبية في دور واحد بخصوص ثلثي أعضاء مجلس الأمة وفقا للمادة 123 من دستور 1996، أنظر:

أحمد تناح، **متطلبات إصلاح وتطوير المؤسسة البرلمانية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة مولود معمري تيزي وزو، 2019/2018، ص ص164–165.

19أحمد تناح، مرجع سابق، ص ص 169–170.